جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دورى رقم(٦٠) لسنة ٢٠٢٠

نظراً لما تلاحظ لوزارة المالية من قيام بعض الوحدات الحسابية التابع لها صناديق وحسابات خاصة من عدم الإلتزام بإستخدام النموذج المطبوع من منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى (GPS) للمناقلات من حساباتها بالبنك المركزى إلى حساباتها بالوحدة الحسابية المركزية لدى وزارة المالية، ومازالت ترسل نماذج ورقية للمناقلات.

وكذا قيام بعض الوحدات الحسابية بإجراء إذون تسوية على منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى (GPS) بإستخدام الإيرادات الناشئة عن قيود التضمين الإلكترونى (مصروف مقابل ايراد)، وذلك بالخصم على أبواب الإيرادات والإضافة إلى حساب الوحدة الحسابية المركزية (باب موارد ذاتية - صناديق خاصة) بهدف إتاحة مبالغ بنكية إضافية وإعادة صرفها مرة أخرى دون وجود المؤيدات اللازمة لإجراء تلك التسويات البنكية.

لذا تؤكد وزارة المالية مشدداً على إتباع ما يلى:-

١. تنفيذ المناقلات البنكية من حسابات البنك المركزى إلى الوحدة الحسابية المركزية بإتباع آلية المناقلات الإلكترونية من منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى(GPS) وفقاً للآليات الواردة بالكتاب الدورى رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٨، ويحظر نهائياً استخدام النماذج الورقية.
٢. عدم إجراء إذون تسوية على منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى بالخصم على أبواب الإيرادات الموازنية والإضافة إلى الوحدة الحسابية المركزية (باب موارد ذاتية - صناديق خاصة) أو الوحدة الحسابية المركزية دائنون دون وجود المؤيدات التى تستدعى تنفيذ تلك المناقلات، ويحظر تماماً نقل الإيرادات التي تنتج عن القيد الإلكترونى الناشئ من تضمين إيراد مقابل مصروف على منظومة(GPS).

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة، ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة والوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة، وغيرها من الجهات الحكومية مراعاة الإلتزام بما جاء بعالية.

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة، والسادة مديري ووكلاء الحسابات ضرورة متابعة ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب /عماد عبد الله عواد